طبيعـــة وأهميـــة نظـــام المعلومـــات المحاسبيـــة

الأستـــــاذ :أحمـــد لعمـــاري
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

ملخص :

تعرف المعلومة المحاسبية في الوقت الحالي تطورا هاما من حيث النوعية وطرق إيصالها إلى المستخدمين. بعكس الوسائل التي لم تتمكن في الماضي إلا بتوفير بيانات محدودة لا تلبي متطلبات التسيير، يكون النظام المحاسبي الفعال و المصمم بكيفية متطورة وعلمية – تضمن الدقة والسرعة وعلى درجة من الكفاءة – كفيلا بإنتاج معلومات محاسبية جيدة صحيحة وصادقة، تستفيد منها جميع الأطراف بكيفية عادلة وفي وقت مناسب.

إن تصور هذا النظام و تصميمه في المؤسسة الاقتصادية يمثل موضوع هذه الدراسة.

Résumé :

L'information comptable, sollicitée par les différents partenaires de l'entreprise, représente l'un des important output produit par l'entreprise système. Sa fiabilité est réclamée par tous les utilisateurs (gestionnaire, actionnaires, état, etc.) et dépend de certaines qualités qui seront assurées par un système d'information comptable efficace. La conception d'un tel système et sa mise en place, dans l'entreprise économique d'une manière générale, est l'objet de cette recherche .

تمهيد :

تعتبر المعلومات في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ أن التحكم والإستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لإستمرار وتطور المنظمة .

والمعلومات الجيدة ينتجها نظام معلومات حديث ومتطور، وهذا الأخير لن يتحقق إلا في ظل تطبيق أنظمة تسيير مناسبة لحجم وطبيعة نشاط المنظمة .

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات. ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية، والمدعمة بعناصر أخرى مثل المؤشرات التسيرية، المعايير، الجداول القيادية، الميزانيات التقديرية، والتي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية.

يتكون كل نظام بصفة عامة من مجموعة عناصر متكاملة ومتماسكة تؤدي هدفا واحدا وعاما، ويعمل في بيئة متميزة، وله قدرات التكيف مع التغيرات المختلفة لهذه البيئة .والنظام المحاسبي أيضا يتمتع بنفس الخصوصيات ويرتكز على مجموعة من المبادئ والمقومات باتباعها يحقق أهدافه المرجوة.

أ– مفهوم النظام المحاسبي :

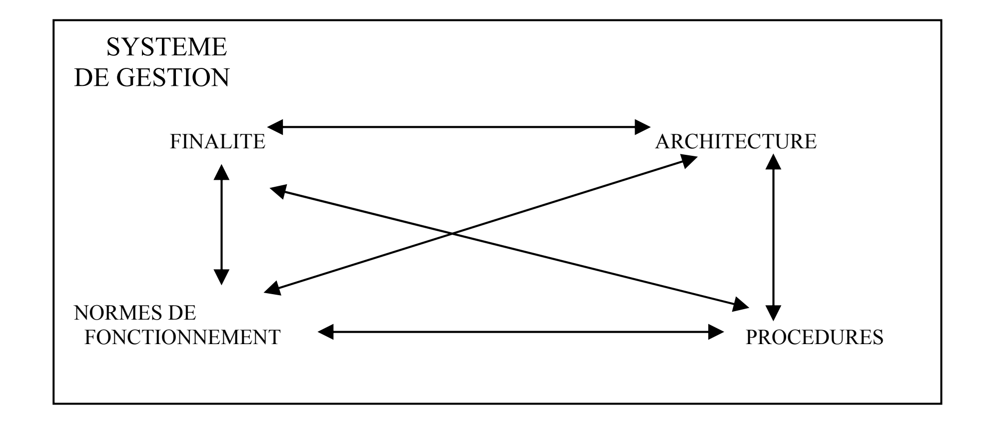
إن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وادائها ونفقاتها النقدية .

و يهدف النظام المحاسبي بالدرجة الأولى إلى توصيل تلك المعلومات بشكل مناسب للمستخدمين وفي الوقت المناسب وبدقة متناهية وبأقل تكلفة ممكنة .وقد ساعد التطور التكنولوجي واستعمال الحاسوب في معالجة المعلومات إلى تصميم أنظمة محاسبية راقية، في مستوى تحقيق أهداف التقارير المالية وطموحات المستخدمين .

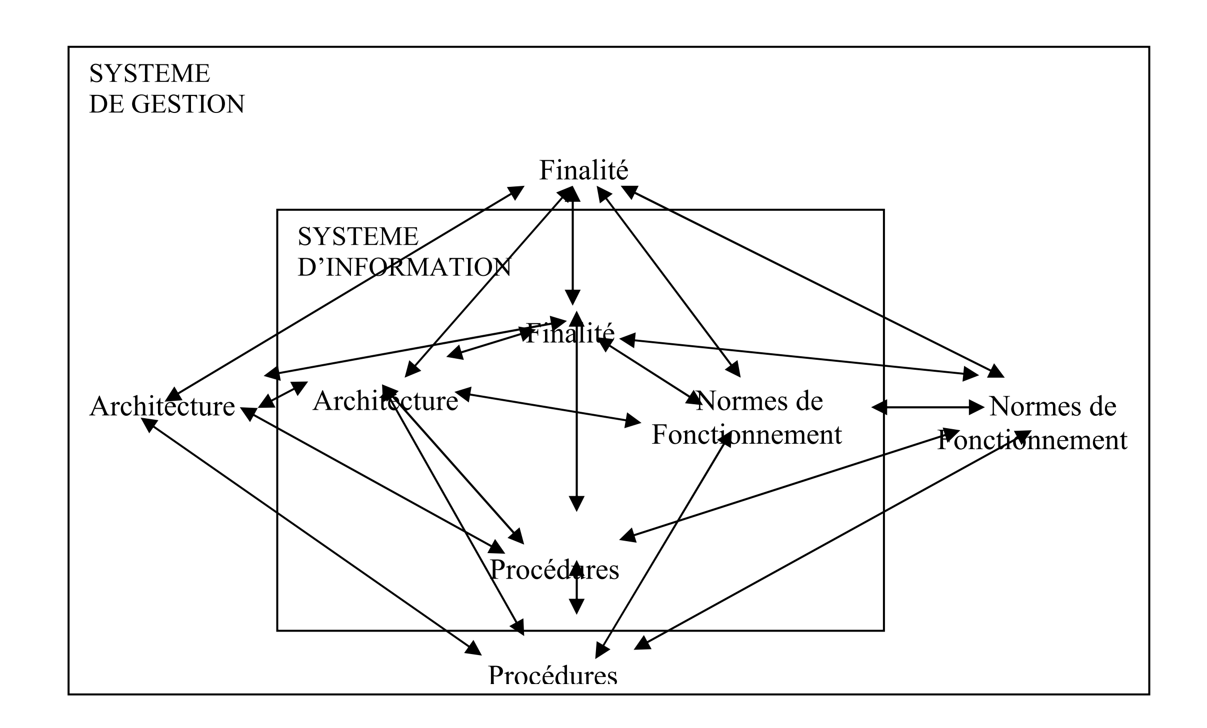
في هذا البحث سنحاول تبيان طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية وتوضيح مفهوم النظام المحاسبي و كيفية تصميمه وكذا الطرق الشائعة لوضع ذلك التصميم قيد التنفيذ .

و لفهم النظام بصفة عامة يحدد البعض مجموعة من المفاهيم تميزه و تجعله أقل تعقيدا يمكن حوصلتها في اربعة اقطاب وهي (الهدف,الهيكلة,الاجراءات ومعايير التشغيل)[1] .

يرتكزالنظام على العناصر الأساسية السابقة الذكر والتي تربطها علاقات متميزة مع أقطاب نظام التسيير ويمكن التعبير عنها من خلال الشكلين التاليين : [2]



الشكل رقم 1 : العلاقات بين الأقطاب الأربعة لنظام التسيير. Marc chernet ص34



الشكل 2 : العلاقات بين أقطاب نظام التسيير وعناصر نظام المعلومات . المرجع السابق ص 34

ومهما يكن من علاقة بين نظام المعلومات والنظام العام للتسيير فإن العديد من الكتاب والمختصين تناولوا هذا الجانب بالدراسة والتحليل وأعطوا عدة مفاهيم للنظام المحاسبي نتطرق إلى بعض منها فيما يلي :
المفهـــوم الأول : يتناول أصحاب هذا المفهوم النظام المحاسبي كنظام للمعلومات إذ يرى هؤلاء أن :"النظام المحاسبي هو نظام معلومات جزئي من نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة أو مجتمع .والواقع أن نظام المعلومات المحاسبي هو أهم جزئيات أي نظام معلومات في أي وحدة أو منظمة اقتصادية عاملة على تحقيق أهداف معينة بموارد اقتصادية محدودة ". (3)

من خلال هذا التعريف يبدو أن المحاسبة كنظام معلومات هدفها خدمة عدة مستفدين و في مقدمتهم الملاك، البنوك، مصالح الضرائب، الدائنون و الأجهزة الرقابية الأخرى، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي (الحكومي) أو المستثمرين أو الدارسين .
المفهـــوم الثانـــي : يوجد فريق آخر يتناول النظام المحاسبي كنظام اتصال إذ ينظر إلى المحاسبة على أنها أداة للاتصال وإيصال المعلومات المالية لأطراف عديدة سواء داخل المنظمة أو خارجها، كما ينظر إليها غالبا على أنها ترجمة عملية للوقائع و المفاهيم الاقتصادية وهي تخضع لتطورات وتحسينات بشكل مستمر لتتماشى مع التطور التقني، الاقتصادي و الاجتماعي، ولقد أعطت اللجنة التي شكلتها جمعية المحاسبين الأمريكية أهمية بالغة لعملية الاتصال حيث جاء في تقريرها مايلي : (4)

" يعتبر إنتاج البيانات المحاسبية جزءا من وظيفة نظام المعلومات المحاسبي، غير أن المظهر الأساسي للوظيفة يتمثل في عملية الاتصال التي تشمل توزيع البيانات المحاسبية، وتفسير متخذي القرارات للمعلومات التي تحويها هذه البيانات .لذا فهناك دور فعال للمحاسب في المشاركة في تفسير البيانات المعلن عنها في القوائم أو في التقارير المالية، حيث أن ذلك من اختصاصاته بل من واجباته لمساعدة الغير في تفهم الأمور المعقدة في هذه البيانات ".

وفي نفس السياق يعرفه البعض بأنه :" شبكة الإتصال الرسمية التي تنتج تلقائيا المعلومات المفيدة التي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية و الفرعية المحددة مقدما من خلال التنظيم " (5)

المفهوم الثالث : يظهر لنا هذا المفهوم أهمية العناصر التي يتكون منها النظام المحاسبي والإجراءات التي تحكم عمل هذا النظام، ويعتمد أنصار هذا الإتجاه على التعريف التالي : (6)

" النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، ومجموعة من السجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات تسجيلا تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وأثارها المالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد تلك المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المقررة" ويوضح لنا هذا المفهوم أهمية الإجراءات التي يعتمد عليها تطبيق النظام المحاسبي لتسجيل الأحداث المالية و العمليات المتعلقة بنشاط المنظمة، وتحقيق الرقابة عليها، وعلى ضوء هذا يمكن تعريف النظام المحاسبي على أنه :مجموعة متكاملة من الإجراءات الموضوعية لتسجيل الأحداث المالية والعمليات التي تتعلق بمجال أو أكثر من مجالات النشاط الذي تزاوله المنظمة وتحقيق الرقابة عليها .

ونجد أيضا أن هذا المفهوم يبرز لنا أهمية الأسلوب العلمي الذي يرتكز عليه النظام المحاسبي لتجميع البيانات وتحليلها، واستنباط النتائج التي تحتاجها الإدارة من البيانات، إذ ينظر إلى النظام المحاسبي على أنه الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتجميع البيانات الأساسية اللازمة لتحديد نتائج العمليات التي تجري تحت إشرافها ومسؤولياتها .ويرتكز النشاط الرئيسي للنظام المحاسبي في تحليل تلك البيانات واستنباط النتائج المطلوبة منها . ومما سبق يتبين لنا مدى أهمية البيانات المستمدة من السجلات المحاسبية في وظيفة الإدارة ومدى ارتباط هذه الأخيرة بالأنظمة المحاسبية، وبهذا يكون النظام المحاسبي بمثابة عملية ربط بين النماذج والسجلات والتقارير المالية بصورة تكفل تحديد البيانات الأساسية التي تتطلبها إدارة المنظمة، وتزويد كل المستويات الإدارية باحتياجاتها من البيانات ويقوم بتزويد الإدارة بالبيانات اللازمة لتقييم الأداء، وتحديد الانحرافات بصورة تكفل فاعلية الرقابة على العمليات التي تجريها المنظمة . ونتيجة لتعدد مفاهيم النظام المحاسبي وفي غياب الإجماع حول مفهوم وحيد ومقبول يمكن لنا أن نستخلص من جملة التعاريف السابقة مايلي :

–**النظام المحاسبي** :هو مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة المنظمة من تجميع وتشغيل و تقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها ,ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج، السجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، تقرير البيانات المالية وعرضها في شكل

تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المنظمة لأغراض إتخاذ مختلف القرارات .

وهذا النظام يقوم على جملة من المبادئ والمقومات التي سنتطرق إليها في العنصر الموالي .

ب/ مبادئ و مقومات النظام المحاسبي :

1 - **مبادئ النظام المحاسبي** : يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية نتناول بالدراسة والتحليل البعض منها : (7)

1-1 مبدأ التكلفة المناسبة : يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة و إمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما :

-**شرط إجباري** :ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

-**شرط إختياري** : ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية .

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته سواء تكلفة مادية مثل وسائل، أفراد أو تكلفة معنوية مثل الثقة وارتياح الأطراف الأخرى، لضمان استمرار النشاط بشكل جيد .

1-2 مبدأ الثبات في إعداد التقارير :هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة و عليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية و الختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها .

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة، والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي

1-3 **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير** : مادام الفرد هو الثروة الحقيقية للمنظمة و أن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد و بواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة و المحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيظة للنفس البشرية وميولها، و تفادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا في نقطتين :

-خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال و الموظفين بالنظام وفعاليته و أهدافه المسلم بها، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى انهيار النظام .

- رفع كفاية العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة و الواضحة لها، وينتج عن ذلك السرعة في إنجاز مهام النظام و إعداد البيانات بالدقة و السرعة المطلوبتين و بأدنى تكلفة .

1-4 **مبـــدأ الهيكـــلة** : إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط السلطة و المسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط و الرقابة الداخلية، و تحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات و المعلومات من و إلى نظام المعلومات المحاسبية، و مما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة و مدى فائدتها لإدارات و أقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية :

- تحديد السلطة و المسؤولية تحديدا واضحا .
- وضع نظام فعال للتوجيه و الإشراف على المستويات الإدارية المتعددة .
- تحديد وسائل و أساليب الرقابة .

وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج عن حيز التطبيق ما لم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وجيد .

1-5 **مبدأ الضبط و الرقابة الداخلية** : إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة و تمنع كل الأخطاء ,و أسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاقا من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر و الفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي .

1-6 مبدأ التوقيت السليم : إن نتائج النظام توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب و بالنوعية الجيدة .

1-7 **مبـــدأ المـــرونـــة** : يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات و الاستمرار في عرض البيانات، و هذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات و الاستمرار و مبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات و الاستمرار .

8-1 مبـــدأ إعـــداد التقاريـــر : تعتبر التقارير كنتاج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية و الخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات .

ج – مقومـــات النظـــام المحاسبـــي :

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تعمل جميعها على تحقيق الهدف المنشود من تصميم هذا النظام، نعرض أهمها فيما يلي :

1- المستنـــدات : تعتبر المستندات من مدخلات النظام المحاسبي و هي في غاية الأهمية و أن سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام، لذلك وجب الإلمام بالمبادئ التي تحكمها ومنها ما يلي : [(8]

- استخدام أقل عدد ممكن من المستندات .
- التبسيط و الوضوح في تصميم المستندات و إهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات .
- استخدام عدة صور من نفس المستند .
- منع الازدواج في جمع البيانات و تسجيل العمليات .
- أن تلبي المستندات أغراض الرقابة .

و تعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام المحاسبي، حيث يعتمد عليها في تجميع البيانات و المعلومات، و استعمالها كوسيلة لإبلاغ الإدارة المالية بالعمليات التي تحدث و هذا في الوقت المناسب، ويمكن تحديد مسار الدورة المستندية على الشكل التالي :

-تصب مستندات العملية المالية محتوياتها في دفاتر اليومية .

- تصب مستندات العملية المالية محتوياتها أيضا في دفاتر اليوميات المساعدة مباشرة .

- تبدأ عملية الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع مستندات العمليات المالية مباشرة أو لا بأول، و إلى دفتر الأستاذ العام حيث ترحل إليه المجاميع في نهاية كل دورة لحسابات العناصر الرئيسية، تعد في نهاية كل دورة و بصفة أساسية موازين مراجعة لحسابات دفتر الأستاذ المساعدة التي تطابق مع ميزان المراجعة المستخرج من دفتر الأستاذ العام .

- يتم إعداد التقارير اللازمة للأجهزة المختلفة ولإدارة المنظمة تحوي البيانات الإجمالية و التفصيلية التي تحتاجها هذه الأخيرة .

ويمكن قياس كفاءة الدورة المستندية حسب البيانات و المعلومات الصحيحة المجمعة عن العمليات المالية التي تقوم بها المنظمة على وجه السرعة، و ضبطها بما يكفل تحقيق أســس المراقبة الداخلية على عمليات المنظمة و تحقيق سلامة التوجيه المحاسبي .

2- **التــرميــز** : يعرف الترميز على أنه عملية وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية على غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية :

- تسهيل عملية تجميع المعلومات .
- تسهيل عملية الاتصال و إنجاز سريع للعمليات .
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ .
- تسهيل العمل بالحاسوب .

3- **دليــل الحســابــات** :إن الحاجة إلى لغة محاسبية متجانسة و متداولة بين جمهور المحاسبين، تسهل التفاهم و التعاون فيما بينهم وتكون مناسبة للنظام المحاسبي، حيث جعلت المنظمات المحاسبية و الهيئات المختصة في كل بلد تبحث على دليل موحد للحسابات يلزم تطبيقه .

و يعرف الدليل المحاسبي على أنه : " عملية إختيار و تحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، و تجميعها و تبويبها في مجموعات رئيسية و فرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام و إعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها " (9)

و يبين هذا المفهوم أن الدليل المحاسبي يعتبر المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي، لاشتماله على ترجمة للمدخلات و المخرجات في المعاملات المالية التي يشملها هذا النظام .

4- **مكننــة العمــل المحاسبــي** :يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة و مفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال، وقد شاع استخدامه بصورة كبيرة نظرا للميزات الكثيرة و التي من أهمها القدرة على معالجة البيانات و المعلومات بدقة كبيرة و سرعة فائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة و الوقت المناسب .

وقد نجم عن استخدام هذه الوسائل عدة تغيرات في أساسيات النظام المحاسبي، حيث اعتبره دفتر اليومية في ظل النظام المحاسبي اليدوي مصدرا هاما في تبويب البيانات، أما في ظل النظام الحالي فالدفاتر المساعدة تكون في الصدارة من حيث الأهمية نظرا لارتباطها بالبرامج الخاصة لتنفيذ المهام المتشابهة للعمليات المالية .

5 الـــتـــقارير :تعد التقارير إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل في الرقابة، إذ تعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية، وهناك أنواع عديدة من التقارير تبعا لنوعية النشاط و من الواجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تتسم بالسهولة في إدراك محتوياتها، و أن تعرض بشكل لا يستدعي مجهودات من الإداريين لفهمها كما يجب إعداد هذه التقارير في شكل مفصل حسب المستويات الإدارية للمنظمة، ويستدعي ذلك ضرورة تحديد مراكز المسؤولية من خلال إتباع نظام محاسبة المسؤولية، الذي يعمل على إبراز الأقسام المسؤولة عن الفشل في تحقيق الأهداف، ويعطي صورة أدق كدليل على مدى نجاح المدير في تحقيق أغراض معينة تبعا للعناصر الخاضعة لرقابته .

كما يجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير معروضة بلغة واضحة، نمطية و قابلة للفهم، و أن تتسم بتمييز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة .

6- **دور الرقابة في النظام المحاسبي** :يتوقف صلاح الأنظمة المحاسبية على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية، حيث لا بد من وجود نظام معلوماتي جيد يسمح بمعرفة كيفيات و إجراءات عمليات التسجيل، وطرق التسجيل، والطرف الذي يقوم بعملية إعداد التقارير و المستفيد منها .

ويمكن التفرقة بين نوعين من الرقابة : [10]

الرقـــابـــة المـــســـتـــنديـــة و الرقابـــة المحاسبيـــــة

و النظام المحاسبي بمبادئه و مقوماته يقوم على جملة من الأهداف التي تؤثر في كيفية تصميمه وهو ما سنتطرق إليه في العناصر الموالية .

د- أهـــداف النظـــام المحاسبـــي وكيفية تصميمـــه :

1- أهـــداف النظـــام المحاسبـــي :

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات و مستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات و المتمثلة في التقارير، و لتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

1-1 إنتاج التقارير اللازمـــة : يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها " التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهـــداف، ووضع الخطط الكفيلـــة لتحقيـــق هذه الأهـــداف و كذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة" [11] .

وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات و القوائم المالية لا تظهر كفاءة و فعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية، وتقديمها للمسؤولين و المستخدمين لها في الأقسام المختلفة .

وتنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى تقارير مالية، بيانية و إحصائية، بإضافة إلى تقارير التشغيل اليومية و الأسبوعية .

2-1 ملاءمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية :بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية، ويتحقق هذا المعيار من خلال : (12)

- مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات .

-درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار .

-تطبيق مبدأ " الإدارة بالاستثناء " بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط .

ونجد أن هناك اختلافا بين محتوى و تفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية، وبين محتوى ومستوى تجميع التقارير الموجهة للإدارة العليا .

3-1 الدقـــة فـــي إعـــداد التقاريـــر :تعتبر الدقة في إعداد التقارير هـــدفا من الأهداف الأساسية التي يسعـــى النظام المحاسبي لتحقيقها، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار هاته الجـــودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير، ولتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها : -التـــــــوازن المحاسبـــــــــــــي .

—وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي .

-تلخيص العمليات المختلفة بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمنظمة ونتيجة أعمالها، وعدم توفر الدقة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة إلى الفشل في المهام التي يسعى إلى إنجازها .

4-1 توقيـــت تقديـــم التقاريـــر : من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب، و السرعة في إعداد و تقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في أن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير و اتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الانحرافات اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب .إن عنصر الزمن له أهمية كبرى حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر، ويمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة لأن تقديم المعلومات في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرارات الملائمة، كما يمكن الاستفادة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة و السرعة معا بشرط أن تكون المدخلات دقيقة .

1-5 توافـــر وسائـــل الرقابـــة الداخليـــة فـــي النظـــام :إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل و الإجراءات المستخدمة داخل المنظمة، لحماية أصوله و التأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية .

وعموما فإن النظام المحاسبي يهدف إلى إنتاج بيانات دقيقة وواضحة، وكذلك حماية أموال المنظمة و الرقابة عليها، إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد، وهي لا تقتصر على تصميم النماذج و المستندات المحاسبية بل تشمل كافة العمليات بالمنظمة لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال، الموظفين، تقسيم العمل و معايير الأداء لكل مهمة ووجود إثبات للأعمال المنجزة و مراجعتها و الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية . ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية و منتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة و مجدية .

1-6 تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه : إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك .

2- كيفيـــة تصميـــم النظـــام المحاسبـــي : تختلف إجراءات تصميم الأنظمة المحاسبية مـــن منشأة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعتها و ظروفها، وهناك إجراءات و قواعد عامة توجه مصمم النظام المحاسبي أثنـــاء قيامـــه بعملية تصميم نذكر البعض منها فيما يلي :

* – دراسة طبيعة المؤسسة و هيكلها الوظيفي و احتياجاته من البيانات، حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع و ملكيته و شكله القانوني، و يبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه و إدارته .

* – دراسة النظام المحاسبي القائم و تحديد مدى قدرته على قدرته على الوفاء باحتياجات المنشأة من البيانات، مع إبراز نقاط القوة و الضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام تفاصيله وذلك بإتباع الخطوات التالية : [14]

– تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير، و القيام بتقويمها من ناحية دوريتها، و نفقة إعدادها بما في ذلك العمالة و الآلات و الأوراق، ودرجة الدقة و التفصيل فيها و السرعة في إعدادها و هذا بالاعتماد على خبرته السابقة و أخذ أراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الاعتبار .

–الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي المتبع في المنظمة، بما في ذلك الكيفية التي يتم بها ترحيل البيانات إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ومدى دقة الإجراءات المتبعة .

-دراسة الدليل المحاسبي للمنظمة إذ تتضمن هذه الدراسة إجراءات القيد و الترحيل و الدفاتر المستخدمة لهذا الغرض لتقديم كفاية الإجراءات المحاسبية المطبقة .

– الحصول على الخريطة التنظيمية للمنظمة لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها و أهم نقاط الضعف في النظام الرقابة الداخلية مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رأسية .

– إعداد خرائط الإجراءات و هي عبارة عن : " رسوم بيانية موضحة للإجراءات المتبعة فيما يخص المستندات أو البيانات المتداولة بين فروع المنظمة ". (15)

و يستعمـــل مصمم النظام المحاسبـــي عند إعداده لهذه الخرائط مجموعة من الرموز و الأشكال الهندسية * التي تبين شكل الخريطة عوضا على الطريقة المألوفة و هي الشرح بالكلام، وتظهر أهمية خرائط الإجراءات في معرفة كل مراحل تنفيذ العمل في النظام المحاسبي القائم و إبراز نقاط الضعف و القوة فيه، كما تعتبر هذه الخرائط إحدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وهي تشتمل على عرض بياني للعمليات و الإجراءات التي تنفذ بالنسبة لمستند معين من بداية ظهوره (المصدر) حتى نهاية الحلقة أو الدائرة مرورا بكل الأقسام المختصة و التي لها علاقة بمعالجة معلومات المستند، كما تساعد هذه الخرائط في تقييم نظام الرقابة الداخلية و في وضع برامج الحاسوب، ويعتمد في تصميم هذه الخرائط على نقطتين أساسيتين (16)

– وضـــع رمـــوز في شكـــل علامـــــات مميـــــــزة .

– تقييم دقيق وواضح للأنظمة الفرعية إلى عمليات أساسية .

* – التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد : يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات مع مختلف المستويات الإدارية حول الاحتياجات المعروضة و المقترحات المقدمة، لصياغتها في شكل حلول بديلة و تقديمها لإدارة المنظمة لاختيار أفضلها، وبعد الاتفاق على اقتراح معين يعمد خبير التصميم إلى توضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الاقتراح بدءا بالمستندات و مختلف السجلات و الحسابات و البيانات الواردة بها، إضافة إلى أساسيات الدليل المحاسبي و الآلات المقترح استعمالها لتشغيل النظام الجديد .

* – تصميم نماذج و إجراءات النظام الجديد : يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد، يتضمن الأشكال و النماذج الجديدة للمستندات، وصورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام، و نوعية الآلات التي يمكن توفيرها، والدورة المستندية المقترحة .

* – إجـــراءات تنفيـــذ النظـــام الجديـــد : يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق واختيار الإجراءات الجديدة للتأكد من أنها تحقق أهداف النظام، و أنها تسير في الإتجاه المحدد لها دون مشاكل .

وكخطوة أولى يجب تشغيل النظام الجديد مع النظام القديم لفترة محدودة، مراجعة نتائج تطبيق كل منهما أولا بأول لاتخاذ الإجراءات التصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأوضاع و يستوعب العاملون كل تفاصيل هذا النظام، وقد يتم العمل بالنظام الجديد بطريقة تدريجية إذ يطبق على مراحل بواسطة إحلال إجراءاته محل الإجراءات السابقة في كل قسم على حدى، وفي كلا الأسلوبين تنتج لنا تكاليف تطبيق النظام الجديد، ودور خبير التصميم هنا اختيار الأسلوب الذي يحقق له أقل التكاليف، ويساير طبيعة العمل بالمنظمة و تكون للعاملين القدرة على تنفيذ إجراءاته(17) . و بانتهاء هذه الخطوة تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت. ونشير في الأخير إلى أنه توجد العديد من الطرق توظف أحدث ما توصل إليه الإنسان في مجال الإعلام الآلي من مناهج وآلات وغيرها لتصميم النظام المحاسبي الجيد.

وتعتبر طريقة ميريز أكثر استعمال في هذا المجال وقد ظهرت هذه الطريقة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي وصدرت العديد من المقالات والكتب بهذا الخصوص (18) تفسر وتوضح هذه النظرية، التي تركز على توظيف الإعلام الآلي في تصميم نظام المعلومات .

وختاما لما جاء في البحث نبين أن أهمية المعلومات المحاسبية تتجلى من خلال نوعية وخصوصيات النظام المحاسبي الذي ينتجها لذلك كان التركيز على هذا الأخير بتحديد المفاهيم الأساسية وكذا مبادئ ومقومات النظام وكيفية تصميمه بشكل سليم يضمن الفعالية اللازمة لإنتاج معلومات هامة دقيقة وصحيحة .

الهـــــوامش :

1- Marc chernet : Mieux information pour mieuxgerer , éditions, Paris 1985, P P 13-22 , Hommes et Téchniques .
2 - Marc Cchernet : op-cit ,P 34
3- د . إسماعيل إبراهيم جمعة، عبد الحي مرعي : نماذج المحاسبة الإدارية و بحوث العمليات في إتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1992، ص .9
4-د . غسان القباني : التقارير المالية المصرفية، معهد الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1988، ص .43
5-د. عبد المفقود دبيان : تصميم النظام المحاسبي في المنشأت المالية، مؤسسة شباب الجامعية مصر، 1987، ص.6
6-د. شكري حناطيب، مقداد أحمد الحليلي : النظم المحاسبية، الإيطار العلمي، جامعة الموصل العراق، 1984، ص .11
7- د. مثير محمود سالم، رمضان محمد عنيم :تظم المعلومات المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص 38 .
8 -د. شكري حنا صليب، مقداد أحمد الحليلي، المرجع السابق، ص 34
9 - د . منير محمود سالم، المرجع، سابق، ص 38 .
10-د . كريم محمود فرج، دراسات في مشاكل المحاسبة في العراق، مطبعة الزمان بغداد، 1987، ص 82 .

11-د شكري حنا صليب، المرجع السابق، ص 100 .
12-د. عبد المقصود دبيان، المرجع السابق، ص .37
13-د. غسان قباني، المرجع السابق، ص .56
14-د. لطفي الرفاعي، محمد فرج، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثامن لنقابة التجاريين بالجيزة، جامعة طنطا، مصر، 1997، ص .56
15-د. عبد المفقود دبيان المرجع السابق، ص .58
16-د. شكري حنا صليب، المرجع السابق، ص 45-.46
17-د. لطفي الرفاعي، محمد فرج، المرجع السابق، ص 89.
18- Jean Patrick Matheron , pour comprendre Merise, Eyrolles, Paris 1989 .